مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الإمكانات الاقتصادية الكامنة للثروة الحيوانية في قطاع غزة
اسم الكاتب: د. عبدالله محمد الهبيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3120
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٨٦ (٢٩) ٢٠٠٧
ص ص [٩٩-١٢٧]

الإمكانات الإقتصادية الكامنة للثروة الحيوانية في قطاع غزة

الدكتور عبدالله محمد الهبيل
قسم الإحصاء التطبيقي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية -جامعة الأزهر
غزة -فلسطين
abdalla20022002@yahoo.com

المستخلص

تواجه إقتصاديات الانتاج الحيواني في قطاع غزة قيوداً ومعوقات متعددة، على الرغم من أنه يتسم بالتواضع، اذ لم تتجاوز مساهمته ٦% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٤، وقد واجه القطاع المذكور معدلات متزايدة في التكاليف الانتاجية مع الزمن، ولاسيما بالنسبة للمكونات العلفية اذ تراوحت بين ٤٥%-٧٩% وفقاً لنوع النشاط الحيواني، وترتب عليه تزايد أسعار المنتجات الحيوانية، ولاسيما لحوم الابقار التي تزايدت بما نسبته ٧٥% خلال عقد ونصف، في حين كان تزايد باقي الاسعار بنسبة أدنى، ولازال متوسط إستهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية منخفضاً مقارنة باسرائيل أو دول الجوار الجغرافي، وقد إهتم البحث بالتصنيف الحيواني ونشاطاته المورديه وكذلك بتوزيعه الجغرافي، فضلاً عن إهتمامه بالنشاطات التسويقية للمنتجات المذكورة، ومدى أهمية الترابطات الامامية والخلفية للمنتجات الحيوانية في قطاع غزة.

The Economic Potential Abilities of Animal Breeding in Gaza Distinct

Abdullah M. El -Habil (PhD)
Department of Applied Statistics
Al -Azhar University, Gaza (Palestine)

Abstract

The animal production economy faced in Gaza district several limitation and constraints, despite of the complacency. However, the so – called contribution of this sector was almost % 6 of the totally local production in 2004. This sector also faced increasing rates of productive costs during time, specifically feed constituents. They were about % 45 - % 79 according to the animal activity; and consequently increasing the prices of animal productions such as beefs that increased % 75 during one decade and half, whilst the increasing of other prices was in a lower rate. The medium of individual consumption of animal products are still low in contrarily with Israel. The current research

تاريخ التسلم ٢٠٠/٣/١٣_____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/٨/٢١

focused on the animal products, activities and geographical distribution, as well as the marketing activities of the mentioned products and the range of the important coherences of backgrounds of the animal productions in Gaza district.

المقدمة

يعاني الإقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة في الوقت الحالي من صعوبات كبيرة ومعوقات تراكمت عبر عشرات السنين، وهذا يتطلب تطوير موارده الإنتاجية، وعملية التطوير هذه من شأنها أن تساعد في زيادة الدخل القومي والتقليل من إعتماد إقتصاد قطاع غزة على المصادر الخارجية.

فمن المعروف أن الناتج الإجمالي المحلي لقطاع غزة منخفض جدا، فمعدل الدخل الممكن التصرف به للفرد الواحد في قطاع غزة يعادل حوالي ٧٠% من نظيره في الضفة الغربية ويعادل ٢٠% من نظيره في إسرائيل، وهذه المعطيات تعكس مدى ضعف أداء إقتصاد قطاع غزة، ويعد إقتصاد قطاع الإنتاج الحيواني من إقتصاديات القطاع الضعيفة نوعا ما، فهناك فقط ٣% من قوة العمل الفعلية تعمل في قطاع الإنتاج الحيواني والخدمات المتعلقة به، لذلك فمن الأهمية بمكان إستمرار إجراء الدراسات البحثية وذلك من أجل تطوير هذا المورد الهام.

أهداف الدراسة

الوقوف على الوضع الحالي لقطاع الإنتاج الحيواني ومحاولة إيجاد أفضل السبل لتحسين القطاع المذكور وتطويره، والبحث عن الآفاق الكامنة لهذا النشاط، سواء من خلال زيادة إستغلال الأنشطة القائمة أو بالتطلع إلى آفاق جديدة.

منهج الدراسة

للوصول إلى القاعدة المعلوماتية المطلوبة صممت استمارة اشتملت جميع البنود التي يلزم الحصول على معلومات حولها، وقسمت أسئلة الاستمارة على أربعة أقسام خاصة بكل من أصحاب مزارع التربية والتجار ومستهلكي اللحوم وأصحاب المصانع التي ترتبط بقطاع الإنتاج الحيواني.

وجمعت المعلومات بالشكل الآتي: باستخدام أسلوب المسح الميداني الشامل لأصحاب المصانع المرتبطة بقطاع الإنتاج الحيواني، ومسح ميداني شبه شامل لأصحاب مزارع التربية، وأسلوب العينة الطبقية للمستهلكين، ومسح ميداني شبه شامل للتجار.

وجدير بالذكر أن الاستمارات المستخدمة والتي بلغ عددها ٥٠٠ استمارة قد عبئت في منتصف عام ٢٠٠٤ بوساطة مساعدين مؤهلين تم تدريبهم وإعدادهم جيدا لهذا الغرض، ثم تمت مراجعة الاستمارات وتدقيقها مكتبيا والعودة إلى الموقع عند اللزوم، وتمت عملية الترميز وإدخال البيانات للحاسوب، ومن ثم تبويبها وتحليلها باستخدام برنامج الحاسوب الإحصائي المعروف SPSS.

١. الوضع الراهن لقطاع الثروة الحيوانية في قطاع غزة

يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الإنتاجية الرئيسة اقتصاديات قطاع غزة، وتقدر مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي في بحوالي٢٠%، وتقدر مساهمة قطاع الإنتاج الحيواني في الإنتاج الزراعي بحوالي ٣٠% عام ٢٠٠٤. وتعد هذه المساهمة مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بمساهمة القطاع الصناعي الذي لا تتجاوز مساهمته ٩% من إجمالي الناتج المحلي، وتزداد أهمية هذا القطاع إذا ما أخذنا في الاعتبار أن كثيراً من النشاطات الصناعية الفلسطينية تعتمد أساسا على تصنيع المنتجات الزراعية، مثل صناعة التعليب ومنتجات الألبان والجلود ومشتقاتها وغير ذلك من الصناعات الخفيفة، أي أن هناك علاقة تشابكية بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا يعني أن أي تغير في مستوى النشاط في القطاع الزراعي سيؤثر مباشرة على بقية القطاعات في الاقتصاد الوطني، ومن ثم يؤثر على مستوى الناتج القومي في الاقتصاد الفلسطيني ككل.

وقد تعرض مستوى النشاط في القطاع الزراعي عامة وفي قطاع الثروة الحيوانية خاصة إلى تغيرات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني في قطاع غزة من ١٢٤ مليون دولار عام ١٩٨٨ إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠، وقد كان لإندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر عام ٢٠٠٠ أثر في زيادة مستوى النشاط الزراعي في قطاع غزة، إذ فرضت إسرائيل القيود على حركة العمال الفلسطينيين من القطاع إلى إسرائيل، مما دفع الكثير منهم إلى البحث عن عمل في القطاع الزراعي داخل القطاع، مما أدى إلى وجود نوع من النشاط الزراعي المكثف في جوانب مختلفة من القطاع الزراعي.

أما بالنسبة للصادرات والواردات الفلسطينية، فيمكن التمييز بين الصادرات والواردات من إسرائيل وإليها أو باقي العالم الخارجي، إذ أن أكثر من ٤٠% من الصادرات الزراعية تذهب إلى السوق الإسرائيلية، وذلك عندما تكون المعابر مفتوحة، كما أن معظم الواردات تأتي من السوق الإسرائيلية.

وتشمل منتجات قطاع الثروة الحيوانية ما يأتي:

الأبقار: وتعد من المصادر الهامة لدخل قطاع الثروة الحيوانية في قطاع غزة، إذ تتم تربيتها بشكل أساسي للحصول على منتجات الألبان، ويقدر عدد الأبقار الحلوب في قطاع غزة بحوالي ١٥٠٠ رأس تتوزع على معظم مناطق القطاع من شماله إلى جنوبه، وهي موزعة على ملكيات صغيرة وليس على مزارع كبيرة.

الضأن والماعز: لم يجر تعداد رسمي لأعداد الماعز والضأن في قطاع غزة، ولكن تقدر أعداد الماعز بحوالي ١٥٠ ألف رأس، توزع على ملكيات صغيرة، وتستخدم بشكل أساسي لإنتاج اللحوم.

الألبان: بلغت كمية الحليب المنتجة في قطاع غزة عام ١٩٩٢ حوالي ٢٥٨٠٠ لتر من الحليب يوميا وحوالي ٣٥٠٠٠ لتر في عام ٢٠٠٠، وهي تسد جزءاً من الطلب المحلي، والباقي يغطى عن طريق الاستيراد من إسرائيل.

الدواجن: تمثل المصدر الرئيس من مصادر اللحوم البيضاء في قطاع غزة، وينتج القطاع ما يكفيه من لحوم الدواجن، وقد بلغ عدد الدواجن اللاحمة في قطاع غزة عام ١٩٩٢ حوالي ٧٩٥ ألف دجاجة وفي عام ٢٠٠٠ حوالي ٩٥٠ ألف دجاجة.

البيض: ينتج القطاع ما يكفي حاجته من البيض، وقبل إغلاق المعابر كان هناك جزء من الإنتاج يصدر إلى السوق الإسرائيلية، ويصل عدد الدجاج البياض في عام ٢٠٠٠ حوالي ٣٠٠ ألف، واتسم إنتاج البيض بالتذبذب خلال السنوات الماضية.

تكاليف الإنتاج في قطاع الثروة الحيوانية

تشير الإحصاءات المنشورة إلى أن تكاليف الإنتاج الحيواني في تزايد مستمر منذ عام ١٩٦٧م، وقد بلغت نسبة الزيادة السنوية من العام ١٩٦٧م حتى العام ١٩٧٠م حوالي ٥,٤%، وتبرز أهمية هذه الزيادة من كونها تشكل نسبة مرتفعة من تكاليف الإنتاج الزراعي، إذ تبلغ ٥٠% من تكاليف الإنتاج الزراعي ككل، في حين كانت قيمة الإنتاج الحيواني إلى الإنتاج ككل ١٧% فقط .

وقد طرأ تحسن على وضع تكاليف الإنتاج الحيواني في فترة الثمانينات مقارنة بقيمة الإنتاج، إذ تساوت نسبة تكاليف الإنتاج الحيواني مع قيمة الناتج الحيواني مقارنة بالناتج الزراعي ككل، وبلغت حوالي٤٠% بالنسبة للتكاليف والناتج، وتدل هذه التطورات على حدوث ارتفاع في مستوى الكفاءة الإنتاجية في القطاع الحيواني، ويمكن تفسير ذلك على أنه نتيجة لزيادة الوعي الزراعي لدى المزارع الفلسطيني والاستفادة من أساليب الإنتاج الحديثة المتبعة لدى المنتجين الإسرائيليين، ومثال ذلك استخدام أنواع جيدة من الأعلاف، اذ يعد ذلك ضروريا ولاسيما مع انعدام المراعي في الرقعة الجغرافية الضيفة، وتمثل هذه الأعلاف نسبة مرتفعة من تكاليف الإنتاج في هذه النشاطات، ويوضح الجدول الأتي نسبة هذه التكاليف من إجمالي التكاليف الجارية في عدد من مجالات الثروة الحيوانية جدول ١.

الجدول ١
الأهمية النسبية لتكاليف الأعلاف

الثروة الحيوانية	نسبة تكلفة الأعلاف إلى التكاليف الجارية
أبقار الحليب	٧٩%
أبقار اللحوم	٥٢%
أغنام الحليب	٧٢%
أغنام اللحوم	٤٥%
دجاج لحوم	٧٠%
دجاج البيض	٧٠%

المصدر: منير أحمد عوض وجمال أبو عمر، الجدوى الإقتصادية الزراعية في الضفة وغزة، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين .

الدخل المتولد من قطاع الثروة الحيوانية

لم تكن هناك إحصاءات منشورة بانتظام عن حجم الدخول المتولدة من قطاع الثروة الحيوانية في فترة ما قبل عام ١٩٦٧، وقد قدر مستوى الدخل المتولد من إنتاج هذا القطاع عام ١٩٦٧ بحوالي ٣,٥ مليون دولار، وأخذ هذا الدخل يرتفع باستمرار منذ ذلك التاريخ، وقدر معدل الارتفاع هذا بحوالي ٢,٥% في المتوسط خلال فترة السبعينات ليصل إلى حوالي ١٢ مليون دولار في نهاية هذه الفترة، ثم ارتفع إلى حوالي ٢٠ مليون دولار مع نهاية الثمانينات، واستمر في الارتفاع في الفترة اللاحقة، وقد كان لهذا الارتفاع أثره في مقدار مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في دخل القطاع الزراعي ككل، ففي فترة السبعينات كانت نسبة مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الإنتاج الزراعي حوالي ٢٥%، وبدأت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت إلى ٤٠% من قيمة الإنتاج الزراعي مع بداية عام ٢٠٠٠.

وتشير الجداول الآتية إلى أهمية قطاع الثروة الحيوانية بالنسبة للقطاع الزراعي، ومن ثم إلى أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل.

الجدول ٢
مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في قيمة الناتج الزراعي الإجمالي

السنة	الدخل الزراعي من قطاع الدواجن %	الدخل الزراعي من قطاع الأبقار %	الدخل الزراعي من قطاع الأغنام %	الدخل الزراعي من قطاع الثروة الحيوانية %	نسبة مساهمة الزراعة في الدخل القومي الفلسطيني %
١٩٧٠	٨	٣,٥	٤,٣	١٥,٨	٤٧,٦
١٩٨٠	٧	٢,٤	٣,٢	١٢,٦	-
١٩٨٥	٩,٥	٢,٥	٢,٤	١٤,٤	-
١٩٩٠	١٥,٣	٣,٦	٣,٤	٢٢,٣	٣٠
١٩٩٥	١٨,٥	٤,٢	٣,٨	٢٦,٥	٣٢,٤
٢٠٠٠	٢١,٠	٥,٦	٤,٤	٣١,٠	٣٥,٠

المصدر: إحصاءات دائرة الزراعة ومصادر أخرى.

تطور أسعار منتجات الثروة الحيوانية

استناداً إلى الإحصاءات المتوفرة فإن أسعار المنتجات الحيوانية قد تضاعفت عدة مرات خلال العشرين سنة الماضية، ويعد هذا الارتفاع منطقياً إذا ما قورن بالارتفاع الذي حدث في أسعار أعلاف الحيوانات، إذ إن الأعلاف تشكل عنصر التكاليف الرئيس للإنتاج الحيواني، فانعكس ذلك على أسعار المنتجات الحيوانية في السوق. وقد تسبب الانخفاض الحاد في قيمة الشيكل الإسرائيلي ولاسيما خلال فترة السبعينات والثمانينات إلى الارتفاع الكبير في أسعار التجزئة للمنتجات الحيوانية فضلاً عن أسباب أخرى، ولمعرفة مدى الارتفاع يمكن استخدام عملة تتمتع بثبات نسبي في قيمتها مثل الدولار أو الدينار، وباستخدام الدولار بوصفه وحدة مقارنة للأسعار يمكن تقسيم فئات الإنتاج الحيواني إلى ثلاث فئات رئيسة واستعراض التطور الذي حدث في أسعارها.

تطور أسعار اللحوم

استمرت أسعار اللحوم في الارتفاع منذ عام ١٩٦٧، ولكن ليست بالمعدل نفسه لكل أنواع اللحوم، فكانت معدلات الارتفاع في لحوم الضأن والماعز أعلى من غيرها، تليها لحوم الأبقار ثم لحوم الدواجن، ويعود ذلك إلى الانخفاض المستمر في كميات اللحوم الضأن والماعز المعروضة بالنسبة للطلب عليها، ولاسيما خلال فترة الثمانينات وما تلاها، اذ لم تعد هذه المنتجات تأتي من شبه جزيرة سيناء بعد تلك الفترة، أما فيما يتعلق بمنتجات الدواجن فكان الارتفاع في أسعارها أقل ما يمكن، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج الدجاج اللاحم في قطاع غزة ولاسيما في الثمانينات والتسعينات. والجدول الأتي يوضح تطور هذه الأسعار خلال فترة الخمس عشرة سنة الماضية.

الجدول ٣
تطور أسعار منتجات اللحوم في قطاع غزة
١٩٨٠ -١٩٩٥ دولار / كجم

السنة	لحوم الأبقار	لحوم الدواجن	لحوم الضأن والماعز
١٩٨٠	٤,٠٠	١,٦	٥,٦
١٩٨١	٤,٤	١,٧	٤,٢
١٩٨٢	٤,٥	١,٨٥	٣,٧
١٩٨٣	٤,٨	١,٥	٣,٩
١٩٨٥	٥,٠	١,٢	٤,٥
١٩٨٧	٥,٢	١,٦	٥,٠
١٩٨٩	٥,٣	١,٨	٥,٢
١٩٩٠	٥,٥	٢,٠	٥,٦
١٩٩٢	٦,٠	٢,٢	٦,٥
١٩٩٣	٦,٥	٢,١	٧,٨
١٩٩٥	٧,٠	٢,٣	٨,١

Source: Judea, Samaria and Gaza Strip Statistics Central Bureau of Statistics, (Various Issues).

تطور أسعار البيض

تعرضت أسعار البيض في قطاع غزة إلى تذبذب مستمر خلال العقدين الماضيين، ويعود السبب إلى التذبذب في الطلب الناتج عن السوق الإسرائيلية، اذ إن نسبة كبيرة من إنتاج البيض في بعض الفترات كانت تصدر إلى السوق الإسرائيلية، وهذه السوق تخضع لاعتبارات غير ثابتة من حيث القيود المفروضة على الصادرات الزراعية من قطاع غزة إلى إسرائيل، أو من حيث الاغلاقات المتكررة في السنوات الأخيرة بحجة الأمن، وقد أدى هذا التذبذب في الطلب إلى تذبذب مستمر في أسعار البيض، وفي أحيان كثيرة كان المزارعون يبيعونه بأقل من سعر التكلفة، وذلك لأن انخفاض الطلب لن يقابله انخفاض فوري في إنتاج البيض، أي أنه لاتوجد مرونة في العرض للبيض في المدى القصير، وتقدر نسبة الارتفاع في أسعار البيض خلال عقد التسعينات بحوالي ٥٠%، كما يلاحظ وجود فرق بين أسعار الجملة وأسعار التجزئة، والسبب في ذلك يعود إلى وجود تكاليف تسويق بالنسبة للبيض متمثلة في تكاليف النقل والتغليف والتخزين، ويبين الجدول الآتي تطور أسعار البيض والحليب خلال العقدين الماضيين.

الجدول ٤

تطور أسعار البيض والحليب خلال الفترة ١٩٨٥ -١٩٩٥

السنة	أسعار حليب الأبقار (دولار / كجم)	أسعار البيض (دولار/طبق)
١٩٨٠	٢,١	١,٥
١٩٨٣	٢,٢	١,٤٥
١٩٨٥	١,٨	١,٢
١٩٨٧	١,٥	١,٢
١٩٩٠	٢,١	١,٦
١٩٩٢	٢,٥	١,٤
١٩٩٤	٢,٦	١,٧
١٩٩٥	٢,٨	١,٨

Source: Quarterly Statistics of Administrated Territories Central Bureau of Statistics, Various Issues.

تطور أسعار الحليب

يفوق معدل استهلاك الحليب في قطاع غزة معدلات الإنتاج المحلية، إذ يتم استيراد كميات كبيرة من إسرائيل، ولهذا فإن أسعار هذه السلعة تتبع تطور الأسعار في السوق الإسرائيلية، أما الإنتاج المحلي فقد تذبذبت أسعاره، إذ شهدت الأسعار ارتفاعاً خلال فترة السبعينات، وبدأت بالانخفاض الطفيف في الثمانينات، ثم بدأت في الارتفاع خلال التسعينات، كما هو مبين في الجدول الساب.

١. معدلات الاستهلاك لمنتجات الثروة الحيوانية

حدث تزايد مستمر في مستويات الاستهلاك لمنتجات الثروة الحيوانية خلال العقدين الماضيين، ولاسيما معدلات استهلاك من لحوم الدواجن والبيض. أما بالنسبة لمعدلات استهلاك لحوم البقر فقد ارتفعت، ولكن ليس بمعدل ارتفاع استهلاك

منتجات الدواجن. ففي الثمانينات بلغت نسبة الزيادة في استهلاك لحوم الأبقار أكثر من ٥٠%، وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات الدخل الفردي فقد ارتفع من ٥ كجم عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٧ كجم خلال منتصف الثمانينات إلى حوالي ١٠ كجم خلال التسعينات، وتتم تلبية الطلب على لحوم الأبقار بوساطة الاستيراد من السوق الإسرائيلية، إذ إن الإنتاج المحلي لا يغطي إلا بنسبة تصل إلى ١٥% من الاستهلاك المحلي. وقد انخفض في المقابل معدل استهلاك الفرد من لحوم الضأن والماعز، ويعود السبب إلى الارتفاع النسبي في أسعار هذه اللحوم، وقد بلغ معدل الانخفاض خلال الفترة السابقة نفسها إلى نسبة ٥٥% من المعدل السابق.

واستمر ارتفاع معدلات استهلاك لحوم الدواجن نظرا للارتفاع النسبي في أسعار اللحوم الحمراء مقارنة بأسعار الدواجن، فضلاً عن الارتفاع المستمر في معدل دخل الفرد خلال فترة السبعينات والثمانينات، فخلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٥ تضاعف مستوى الاستهلاك من الدواجن ثلاث مرات، وبلغ معدل استهلاك الفرد من الدواجن ٢١ كجم في عام ١٩٨٦، و٢٥ كجم في عام ٢٠٠٠، أما استهلاك البيض فقد ارتفع باستمرار ولكن ببطء، ويرجع هذا الارتفاع إلى التزايد المستمر في عدد السكان، أما معدل الاستهلاك للفرد الواحد فقد تميز بالثبات النسبي وبلغ حوالي ٦٥ بيضة سنويا. وقد استمر هذا النمط خلال فترة التسعينات. ويوضح الجدول الآتي معدلات الاستهلاك من منتجات الثروة الحيوانية خلال الفترة الماضية.

الجدول ٥
معدل الاستهلاك للفرد الواحد لمنتجات الثروة الحيوانية
١٩٨٠-١٩٩٥

السنة	لحوم حمراء(كغم)	لحوم دواجن (كغم)	بيض (بيضة)	حليب (لتر)
١٩٨٠	٧,٥	١٢,٥	٦٦	٥٥
١٩٨٢	٧,٦	١٥,٢	٦٦	٥٧,٢
١٩٨٥	٧,٨	١٨,١	٦٧	٦١,١
١٩٨٦	٧,٥	٢٢,٥	٦٨	٦٢,٤
١٩٨٨	٨,٢	٢١,٨	٦٩	٦٢,٥
١٩٩٠	٨,٥	٢٢,٦	٦٩	٦٥,٢
١٩٩٢	٩,٤	٢٠,٤	٧٠	٦٥,٨
١٩٩٥	١٠,٥	٢٢,٠-	٧١	٧٠,٣

Source: Statistical Abstract of Israel, various Issues.

٢. القوى العاملة في قطاع الإنتاج الحيواني

٢-١ القوى العاملة في قطاع الإنتاج الحيواني وتصنيفاتها

أولاً - تصنيف العاملين في قطاع الإنتاج الحيواني

يعمل في قطاع الإنتاج الحيواني فئات متعددة منهم من يعمل في هذا القطاع بشكل مباشر أو من يعمل بشكل غير مباشر، وقد تكون هناك أعمال سابقة على عملية الإنتاج، وأعمال أخرى لاحقة هي:

١. العاملون بتجهيز معدات وأدوات مزارع التربية.
٢. العاملون بعملية تربية الحيوان.
٣. أعمال خدمية مرتبطة بالنشاط الإنتاجي.
٤. العاملون في مجال تسويق الإنتاج الحيواني سواء أكان ذلك في مجال النقل أم البيع.

ثانياً -الدراسة الميدانية للعاملين في قطاع الإنتاج الحيواني والأعمال المرتبطة به

تناولت الدراسة الميدانية جوانب العمل المختلفة للنشاط الإنتاجي التي تغطي مراحل الإنتاج المتتابعة بدءا بالعاملين في مجال تصنيع الأدوات التي تلزم في بناء مزارع التربية، ثم أصحاب المزارع، وعمال المزارع، والتجار.

وستكون دراستنا في مجال القوى العاملة منصبة على ثلاث شرائح هي:

١. أصحاب المزارع ٢. عمال المزارع ٣. التجار

أما طبيعة البيانات التي تم جمعها عن هؤلاء العاملين فكانت تنقسم على قسمين أساسيين هما:

١. **المجموعة الأولى**: بيانات شخصية مشتركة لهذه الفئات الثلاثة تتمثل يتعلق بالسن، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة المعالين، والحالة التعليمية، وأخيراً التوزيع الجغرافي من حيث أماكن سكناهم في مدن ومخيمات القطاع.
٢. **المجموعة الثانية**: وهي بيانات متخصصة بكل فئة على حدة، وبما يتناسب مع مجالات عمل كل منها وطبيعة الأنشطة التي يمارسونها، ويوضح المبحث الثاني النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية.

الجدول ٦
تصنيف العاملين في قطاع الإنتاج الحيواني في قطاع غزة حسب الفئات العمرية

فئة العمر	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
٢٦-٣٠	٣	٣
٣١-٣٥	٣	٦
٣٦-٤٠	١٢	١٨
٤١-٥٠	٣٠	٤٨
٥١-٦٠	٣٢	٨٠
٦١-٧٠	٢٠	١٠٠

٢ -٢ نتائج الدراسة الميدانية

أولاً - النتائج المتعلقة بالبيانات العامة المشتركة بين الفئات العمالية الثلاث

١. **الفئات العمرية**: يعد التصنيف العمري للمشتغلين من الأهمية بمكان، لأنه يعكس مدى تركز أو تشتت هؤلاء العمال وفقا لأعمارهم المختلفة، بحيث يظهر عدد العمال في كل شريحة عمرية مختلفة وعدد هذه الشرائح وسنوات كل منها.

وفقاً للجدول السابق يتبين ما يأتي :

أ. إن أكبر عدد من العاملين ينتمون الى أعلى ثلاث شرائح عمرية، وهي ٤١-٧٠ عاماً، اذ يمثلون نسبة ٨٢% من مجموع العاملين.

ب. إن من تتراوح أعمارهم بين ٢٦-٤٠ عاماً يمثلون فقط نسبة ١٨% من مجموع العاملين، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالفئات العمرية اللاحقة التي تتجاوز أعمارها ٤٠ عاما، و يستدل من ذلك أن الإقبال على هذه المهنة من قبل صغار السن يتناقص تدريجيا، ولعل السبب في ذلك يعود إلى انشغال الشباب في التعليم وفي مهن أخرى يجنون من ورائها كسباً أكبر من هذه المهنة، فضلاً عن أن هذه المهنة تحتاج إلى أشخاص ذوي خبرة في هذا المجال.

ومن هنا ينشأ التساؤل حول الوسائل التي يتعين إتباعها لكي يتحقق الجذب الكافي نحو النشاط الإنتاجي المهم بحيث يمكن إحلال عمال جدد بدلاً من العمال الذين يتركون المهنة بسبب كبر السن أو الوفاة، ومدى نجاح هذه الوسائل في تحقيق الإحلال الكافي، بحيث يتحول هذا النشاط إلى مجال ملائم لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المشتغلين.

٢. **الحالة الاجتماعية**: صنفت الحالة الاجتماعية للمشتغلين إلى أربع فئات أساسية هي: غير المتزوجين والمتزوجون والأرامل والمطلقون، ويوضح الجدول ٧ تصنيف هؤلاء العاملين وفقا للفئات المذكورة:

الجدول ٧

تصنيف المشتغلين في قطاع الإنتاج الحيواني وفقا للحالة الاجتماعية في قطاع غزة لعام ٢٠٠٤

الحالة الاجتماعية	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
أعزب	٥	٥
متزوج	٩١	٩٦
أرمل	٢	٩٨
مطلق	٢	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق:

١. إن نسبة غير المتزوجين تشكل ٥% من مجموع المشتغلين، مما يدلل على أن انخفاض دخولهم قد يكون له تأثير في التأخير النسبي لزواجهم، نظرا لأرتفاع تكاليف المعيشة وأعبائها.

٢. يمثل المشتغلون المتزوجون نسبة عالية جدا تصل إلى ٩١% من مجموع العاملين، مما يعني أن الحالة الاجتماعية لغالبية المشتغلين في قطاع الإنتاج

الحيواني مستقرة من حيث انتماء كل منهم لأسرة متكاملة يتعاون أفرادها معا في شق طريق الحياة.

٣. إن فئة المطلقين والأرامل تمثل ٤% من المجموع العام، مما يستدل معه أن الغالبية العظمى من هؤلاء المشتغلين تميل نحو العيش ضمن أسرة تضم الزوجة والأبناء، كما أن وجود هذه النسبة المتدنية للأرامل والمطلقين لا تعكس حالة شائعة أو منتشرة بقدر ما تمثل فترة محدودة تفصل بين وقوع هذه الحالة والاستعداد للزواج من زوجة جديدة.

٣. **الإعالة**: وتعكس هذه الحالة عدد الأفراد الذين يتحمل المشتغل إعالتهم، أي أن الدخل الذي يحصل عليه المشتغل يجري إنفاقه على المشتغل نفسه وعلى أفراد آخرين لا يشتغلون، أو لا يحققون دخلاً من أي مصدر من المصادر.

ويبين الجدول ٨ تصنيف المشتغلين بقطاع الإنتاج الحيواني حسب عدد الأفراد المعالين في قطاع غزة عام ٢٠٠٤ .

الجدول ٨
الأهمية النسبية للإعالة

عدد المعالين	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
أقل من ١٠	٢٥	٢٥
١٠-٢٠	٥٥	٨٠
٢١+	٢٠	١٠٠

ويستدل من الجدول السابق الأتي:

١. إن من يعيل نفسه فضلاً عن عدد أقل من ١٠ يمثل ٢٥% من المشتغلين.

٢. إن من يعيل نفسه فضلاً عن عدد أفراد بين ١٠ و ٢٠ فرد يمثل ٥٥%

٣. إن من يعيل عدد أفراد أكثر من ٢١ فرداً يمثل ٢٠ %، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن المشتغلين في هذا لقطاع يعيلوا أسراً كثيرة العدد مما يدل على أنه يوجد اعتماد كبير على دخل هذا القطاع، ويرجع ارتفاع عدد المعالين إلى ارتفاع معدل الإنجاب والمواليد، وهي ظاهرة منتشرة في المجتمع الفلسطيني، أي أنها لا تقتصر على العاملين في هذا القطاع، ولكنها ظاهرة شائعة بين فئات المجتمع المختلفة، وهي تعكس حالة الترابط والتكافل الاجتماعي بين السكان، مع تميز هذه الفئة بإدراكها لأهمية التعاون، وإحساسها بضرورة مواجهة أعباء الحياة بشكل جماعي، مع الأخذ في الاعتبار أن هؤلاء المعالين يشملون أقارب من درجات مختلفة، إذ لا يقتصرون في أحيان كثيرة على الزوجة والأبناء وإنما تشمل أسرهم الجد والجدة والأخوة والأرامل من الأقارب والأيتام ونحو ذلك.

٤. **الحالة التعليمية**: يعكس المستوى التعليمي جانباً مهماً من خصائص القوى العاملة لارتباطه الوثيق بمستوى الأداء ومعدل الإنتاجية لدى الأفراد، مع المقدرة على متابعة أحدث التطورات في مجال قطاع الإنتاج الحيواني، ومن ثم إمكانية استحداث أساليب عمل متطورة يمكن أن تعود بمنافع كبيرة على هذا

النشاط، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الحيواني وزيادة نصيب الفرد الواحد من هذا النشاط .

ولقد عالجت الدراسة الميدانية التصنيف التعليمي للمشتغلين من حيث تقسيمهم إلى شرائح مختلفة بدءاً من أدنى مستوى تعليمي إلى المستوى الجامعي.

الجدول ٩
التصنيف التعليمي للعاملين في قطاع الإنتاج الحيواني
في قطاع غزة عام ٢٠٠٤

المستوى التعليمي	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
غير المتعلمين (الأميون)	٤٢	٤٢
يقرأون ويكتبون	٣٣	٧٥
التعليم الإعدادي	١٦	٩١
التعليم الثانوي	٦	٩٧
معاهد عالية فوق الثانوية	٣	١٠٠
تعليم جامعي	-	

ومن بيانات الجدول ٩ يستدل على الأتي:

- أن نسبة المحرومين من التعليم عالية جدا، فإذا أضيف لهم من يقتصر تعليمه على القراءة والكتابة لبلغت النسبة ٧٥%، وهي نسبة عالية بكل المعايير، وهذا طبعا يتماشى مع كون معظم العاملين في هذا القطاع من فئة كبار السن.
- أوضحت الدراسة أن نسبة الحاصلين على التعليم الإعدادي أو الأساسي تبلغ ١٦% فقط في حين أن نسبة الحاصلين على الثانوية ٦% وكانت نسبة الحاصلين على شهادات من معاهد عالية ٣%.

مما تقدم يتبين مدى تدني مستوى التعليم في هذه الفئة، ويعود السبب كما ذكرنا سابقاً على أن معظمهم من كبار السن إذ كانت فرصة التعليم نادرة في أيامهم.

٥. **التوزيع الجغرافي:** وهو تصنيف يشير إلى توزيع المشتغلين في هذا النشاط حسب أماكن السكن الخاصة بهم في مدن ومخيمات قطاع غزة.

الجدول ١٠
التصنيف الجغرافي للعاملين في قطاع الإنتاج الحيواني
في قطاع غزة عام ٢٠٠٤

المنطقة	النسبة المئوية
جباليا وبيت حانون وبيت لاهيا	٤٩
غزة	٣٥
دير البلح والمناطق الوسطى	٦
خان يونس	٥
رفح	٥

من بيانات الجدول ١٠ يمكن استنتاج الآتي :

- إن العمال المشتغلين في هذا القطاع يتمركزون في مناطق جباليا وبيت حانون وبيت لاهيا وغزة.
- أي أن ما يقارب من ٨٤% من المشتغلين يقطنون في منطقة غزة والمناطق الشمالية.
- في حين أن نسبة ١٦% من المشتغلين تقطن في المناطق الوسطى والجنوبية من القطاع.

٣. الإنتاج الحيواني في قطاع غزة

يتناول هذا الفصل دراسة وصفية وتحليلية للإنتاج الحيواني في قطاع غزة، ومرحلة تسويق الإنتاج، وفضلاً عن حاجة السوق المحلية ومدى تلبية الإنتاج الحيواني لحاجة السكان.

٣-١ الإنتاج الحيواني

أ. **أنواع المنتجات الحيوانية:** يعد الإنتاج الحيواني في قطاع غزة مورداً اقتصادياً مهماً يسهم مساهمة كبيرة في الدخل القومي وتشغيل جزء من العمالة في قطاع غزة، إذ يربى في القطاع عدة أنواع من الحيوانات التي تتفاوت في كمياتها وأنواعها من موسم إلى آخر ومن عام إلى آخر ويمكن تصنيف هذه الأنواع إلى مجموعتين رئيستين:

أولاً - مجموعة الأغنام

وهي تضم الضأن (الخراف) والماعز

أ. الضأن: الخراف بأنواعها الثلاثة المشهورة وهي البلدي، عساف، والهجين، ويطلق على هذه الخراف اسم البياض، وينضم الى هذا النوع النعاج التي تلد مرتين في السنة.

ب. الماعز: وهي ثلاثة أصناف: البلدي، الشامي، والهجين وينضم إلى هذا النوع الجديان، وتلد الماعز مرتين في السنة.

ثانياً - مجموعة الأبقار

وهي تضم العجول فضلاً عن أبقار الحليب، فتستمر تربية العجل سنتين ليصبح جاهزاً وصالحاً للذبح، إذ يكون وزنه حوالي ٢٠٠ كيلو غرام في ٦ -١٢ شهر وعند نهاية السنتين يبلغ ما بين ٤٠٠ -٥٠٠ كيلو غرام.

وتتغذى مجموعتا الأغنام والأبقار على الأعلاف المالئة، إذ إنها تستهلك في السنة الواحدة ٩٢٨,٤ طن كما هو مبين:

برسيم	بيقيا	تبن	مجموع
٩٣,٥	٦٢,٧	٧٧٢,٢	٩٢٨,٤ طن في السنة

إحصاءات الإنتاج الحيواني في قطاع غزة

تكاد تكون إحصاءات الإنتاج الحيواني في قطاع غزة منعدمة فهي قليلة جدا وغير متوفرة بالشكل الذي يمكن الباحث من أن يقارن فيما بينها، فإن وجدت هذه الإحصاءات لدى بعض المؤسسات والجهات التي تعنى بهذا الأمر، فتجدها غير كاملة ومعظمها مبني على تجميع أرقام من هنا وهناك، من دون الرجوع إلى الأرقام الحقيقية المبنية على أساس مسح شامل لكل هذا القطاع.

الجدول ١١

التوزيع الجغرافي للضأن والماعز

الموقع	ضأن	ماعز	المجموع
الزوايدة	٣١٢	٨٣	٣٩٥
النصيرات	١٢٠٢	٤٨٢	١٦٨٤
بني سهيلا	٢٧	١٠	٣٧
بيت حانون	٧٢٧	٦٩	٧٩٦
بيت لاهيا	١٩٣٢	٢٥١	٢١٨٣
جباليا	٣٦٦	١٦٨	٥٣٤
دير البلح	٢٠٠	٧٧	٢٧٧
رفح	١٨٤٠	٦٤٠	٢٤٨٠
عبسان	١١	٨	١٩
غزة	١٦٥٤	١٨٦٨	٣٥٢٢
مخيم المغازي	٤٤٢	-	٤٤٢
المجموع	**٨٧١٣**	**٣٦٥٦**	**١٢٣٦٩**

يتبين من بيانات الجدول ١١ أن عدد رؤوس الضأن كبير في بيت لاهيا ورفح وغزة، وكذلك النصيرات، إذ إن تلك المناطق تستأثر بالعدد الذي يفوق ثلاثة أرباع العدد في القطاع ككل، في حين أن معظم رؤوس الماعز تتركز في منطقتي غزة

ورفح وبنسبة معقولة في النصيرات، ويرجع ذلك إلى اتساع المساحات فيها، وتوفر المراعي.

الجدول ١٢
التنوع الوراثي للضأن والماعز

	العدد	النسبة المئوية
ضأن:		
بلدي	٨٢٨٣	٩٥
عساف	٣٠٦	٣,٥
هجين	١٢٤	١,٥
مجموع	٨٧١٣	١٠٠
ماعز:		
بلدي	٣٢١٩	٨٨
شامي	٤٣٧	١٢
هجين	-	-
مجموع	٣٦٥٦	١٠٠

المصدر : قاعدة المعلومات الزراعية.

من الجدول السابق نجد أن النوع البلدي من رؤوس الضأن يشكل نسبة ٩٥% من العدد الإجمالي، في حين أن الماعز البلدي يشكل ٨٨% من العدد الإجمالي في قطاع غزة.

ملاحظة: أخذت الجداول السابقة ١١، ١٢ من خلال مسح شامل لقطعان الأغنام التي يبلغ عددها ١٠ رؤوس فأكثر، ولا تشمل الحيازات التي يبلغ فيها عدد الرؤوس أقل من ذلك.

الجدول ١٣
أعداد أبقار الحليب في قطاع غزة

المنطقة	رفح	خان يونس	دير البلح	المغازي	النصيرات	البريج	غزة	جباليا	بيت لاهيا	بيت حانون	مجموع
العدد	١٢٠	٢٦٠	١٢٥	٨٠	٤٥	١٠	٣٥٥	٤٩٥	٩٥	٤٠	١٦٢٥
النسبة	٧,٣٨	١٦	٧,٦٩	٤,٩٢	٢,٧٧	٠,٦٢	٢١,٩	٣٠,٥	٥,٨٥	٢,٤٦	١٠٠

يتضح من الجدول ١٣ أن أبقار الحليب تتركز في جباليا اذ تكثر فيها مزارع الأبقار والخراف على حد سواء، كما نلحظ من الجدول أن عدداً لا بأس به من الأبقار يتركز في منطقتي غزة وخان يونس، وتأتي بعد ذلك منطقتا رفح ودير البلح.

تقدير الإنتاج الحيواني في قطاع غزة

أظهرت نتائج الاستبيان أن المعدل السنوي للإنتاج الحيواني في قطاع غزة يقدر بحوالي ١١ ألف رأس من الأغنام وخمسة آلاف رأس من الأبقار. ولكن حسب

إحصائيات قاعدة المعلومات الزراعية: عدد أبقار الحليب في قطاع غزة ٢٥٠٠ رأس وعدد العجول في قطاع غزة ١٨٠٠

الجدول ١٤
الإنتاج الحيواني في قطاع غزة لعام ٢٠٠٤

لحوم			
	أبقار	١٠٠٠ طن	١١٩٧ ألف دولار
	ماعز	١٠٠٠ طن	١٣١٣ ألف دولار
حليب			
	أبقار	٨٠٠٠ طن	٥٥٧٣ ألف دولار
	غنم	١٠٠٠ طن	٧١١ ألف دولار
	ماعز	١٠٠٠ طن	٤٠٣ ألف دولار

الأسباب التي تحول دون زيادة الإنتاج الحيواني في القطاع

١. غلاء الأعلاف وصعوبة الحصول عليها بسبب الاعتماد على استيرادها من إسرائيل، فعند إغلاق المعابر لا يكون هناك أي بديل للحصول على الأعلاف.
٢. عدم وجود مساحات واسعة من الأراضي الخضراء، وهذا يتسبب في ندرة المراعي، اذ إن جزءاً كبيراً من الأراضي الزراعية، بدأ يتحول إلى مناطق عمرانية نظرا للحاجة الماسة للسكن، وهذا بدوره يؤدي إلى نقص ملحوظ في القش، مع العلم بأن معدل عدد أشهر الرعي في القطاع يبلغ ٩ شهور وهذا المعدل مناسب لو توفرت المراعي بالقدر الكافي.
٣. عدم وجود مناطق واسعة مخصصة للتربية نظرا لضيق المكان الناجم عن تجريف القوات الإسرائيلية للمساحات الشاسعة من أراضي المواطنين الفلسطينيين وحظر التواجد فيها.
٤. النقص الملموس في الخدمات البيطرية، وكثرة الأمراض واختلاف الطقس بالنسبة للخراف المستوردة الذي يؤدي الى زيادة نسبة الوفيات.
٥. استيراد الخراف من استراليا ومن بعض دول أوروبا الشرقية، وهي خراف مخصية ومن دون ذنب، وذلك حسب الشروط الإسرائيلية من أجل منع التكاثر لهذه الأنواع في القطاع، وذلك بحجة منع حدوث الأمراض، وتباع تلك الخراف المستوردة بأسعار منخفضة مما يجبر المزراعين على ذبح نعاجهم وكذلك الماعز التي تلد (أي الأمهات) مؤدياً بذلك إلى الانخفاض التدريجي في وجود الأغنام البلدية في قطاع غزة.
٦. غلاء أسعار الأدوية.

٧. إصابة قسم من الخراف المستوردة بالجدري، الحمى القلاعية والمالطية، والحكة، وبذلك تكون في حكم الناقلة للعدوى، مما يؤدي إلى وفيات في الخراف والماعز البلدي.
٨. غلاء أسعار العجول المخصصة للتربية.
٩. المنافسة الشديدة مع المنتجات الحيوانية الإسرائيلية وكذلك اللحوم المثلجة.
١٠. التكلفة العالية لقيمة الأرض التي تقام عليها مزارع التربية.
١١. القيود الإسرائيلية التي تضعها على المعابر بحجة الأمن حتى تتفادى التأثير على إنتاجها.

٣-٢ تسويق الإنتاج الحيواني

أظهرت نتائج الاستبيان أن أهم منافذ التسويق للإنتاج الحيواني هي: أسواق قطاع غزة، وتمثل ٩٥% من الأسواق، وأسواق الضفة الغربية والتي تمثل ٥%.

أ. **المبيعات**: يبيع تجار قطاع غزة في العام الواحد حوالي ٣٦ ألف رأس من الأغنام وكذلك ما يعادل ٢٠ ألف رأس من الأبقار. ويتوقف حجم المبيعات على الكمية المعروضة من الأصناف المختلفة وكذلك أسعار البيع وظروف التسويق، فمن الطبيعي أن الأسعار تختلف من موسم إلى آخر، مما ينعكس على حجم المبيعات، وتبلغ قيمة المبيعات الذروة في موسم عيد الأضحى المبارك من كل عام، إذ إن الكمية المستهلكة في هذا الوقت تمثل تقريبا ٨٠% من الكمية المستهلكة خلال العام الواحد.

وعلى أساس أن متوسط سعر الرأس الواحد من الأغنام تقريبا ١٥٠ ديناراً، فتجد أن حجم المبيعات السنوي من الأغنام يقرب من ٥ر٥ مليون دينار، أما حجم المبيعات السنوي من الأبقار يعادل ١٢,٥ مليون دينار، على أساس أن متوسط سعر الرأس الواحد من الأبقار ٥٠٠ دينار، أي أن حجم المبيعات السنوي من الأبقار والأغنام معا في قطاع غزة يقدر بحوالي ١٨ مليون دينار، وهذا المبلغ لا يستهان به بالنسبة للدخل القومي.

ب. **الواردات**: يشير هيكل واردات قطاع غزة من إسرائيل إلى أن نسبة الواردات من الحيوانات ومنتجاتها تبلغ ٩,٣% وتأتي بعد مواد البناء والمواد الغذائية والنفط، أي في المرتبة الرابعة، إذ يستورد قطاع غزة كميات لا بأس بها من الحيوانات الحية واللحوم المجمدة، وذلك على الرغم من القيود الإسرائيلية الشديدة على الاستيراد وارتفاع أسعار النقل وقلة السيولة والضرائب، إذ يتم استيراد ما يعادل ٢٥ ألف رأس من الأغنام و١٥ ألف رأس من الأبقار في العام الواحد، ومن أهم الدول التي يتم الاستيراد منها: استراليا وفرنسا وهولندا ورومانيا وتركيا وبولندا، مع العلم أن حجم الاستيراد من استراليا يمثل حوالي ٢٥% من حجم الاستيراد الكلي.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تشترط أن يتم الشراء من مزارع في استراليا وقبرص وفرنسا وباقي الدول التي يتم الاستيراد منها، وتشترط قص الذنب

والخصي (إزالة البيض) للحيلولة دون انتقال الأمراض حسب إدعاءاتها، في حين أن الهدف الرئيس هو منع تكاثرها الذي قد يؤثر سلباً على الإنتاج الحيواني الإسرائيلي، وعلى حجم مبيعاته. أما اللحوم المثلجة، فيتم استيرادها من الخارج ولاسيما من دول أوروبا الشرقية عن طريق التجار الإسرائيليين الذين يبيعونها للتجار الفلسطينيين بمعدل حجم مبيعات سنوي يبلغ ١٣٠٠ طن، مع العلم أن غالبية السكان في القطاع يفضلون اللحوم الطازجة عند توفرها في الأسواق وبسعر معقول على اللحوم المثلجة.

ج. **الصادرات:** بلغ العجز التجاري الفلسطيني لقطاع غزة مع إسرائيل في عام ٢٠٠٠ حوالي ٥٠٠ مليون دولار، إذ بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات حوالي ٩,٨% فقط، وهذه نسبة متدنية جدا، ولضعف تصدير الإنتاج الحيواني دور في هذه النسبة المتدنية، إذ نستطيع القول أنه لا يوجد تصدير في هذا المجال، فالإنتاج المحلي لا يسد أصلا حاجة السكان بل يتم اللجوء إلى استيراد كميات كبيرة لسد العجز الكبير.

الجدول ١٥
المنتجات الحيوانية الواردة إلى قطاع غزة

	أبقار بالرأس	أغنام بالرأس	لحوم حمراء(بالطن)
اشهر ٤، ٥، ٦ /٩٥	٧١٧٥	٣٣٠٢	٤٧٣
٧	٢١٠٦	١١٥٨	١٧٨
٨	٢٨٩٩	١٣١٧	١٣٩
٩	٢١٧٠	٨٢٧	١٥٦
١٠، ١١، ١٢ / ٩٥	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٥٥٠
٩٦/١	٢٤١٠	١١٩٦	١٩٦
٩٦/٢	١٥١٨	٨٤٢	٢٦٠
٩٦/٣	٩٣٥	٢٢٩	١٠٧
٢٠٠٠/١	٢٥٠٠	١٦٠٠	٣٤٥
٢٠٠٤/٦	٢٧٥٠	١٦٨٥	٣٦٠

٣-٣ مدى تلبية الإنتاج الحيواني لحاجة السوق المحلية

أظهرت نتائج الاستبيان أن الكمية المطلوبة من الإنتاج الحيواني لسكان قطاع غزة تقدر بحوالي ١٣٠٠٠ طن سنويا، أي أن الكمية المطلوبة لكل فرد في قطاع غزة حوالي ١٠ كيلو جرام على اعتبار أن عدد سكان القطاع في عام ٢٠٠٤ يقرب من مليون و٣٠٠ ألف شخص مع الأخذ في الاعتبار أن الأفراد في الفئة العمرية من صفر - ٤ سنوات لا تحتاج إلى كمية كبيرة من اللحوم مثل باقي أفراد الفئات العمرية الأخرى، ولما كانت الفئة العمرية من صفر - ٤ سنوات تمثل تقريبا ٢١,٦% من سكان القطاع، نستنتج أن الكمية المطلوبة تقدر بحوالي ١١٥٠٠ طن

سنويا، علما بأنه تم تقدير كمية من الأبقار والخراف والماعز التي تذبح في السلخانات بحوالي ١٠٥٠٠ طن سنويا، وهناك ما يعادل ٥% من رؤوس الحيوانات تذبح خارج السلخانات لأسباب مختلفة ومنها: التهرب من الإشراف البيطري، التهرب من الضريبة، وذلك عن طريق عدم تسجيلها في سجلات المسلخ.

وجدير بالذكر أن نتائج الاستبيان أظهرت في هذا الصدد أن عملية الشراء للمنتجات الحيوانية تتم بنسبة ٩٨% من السوق العام و ٢% من الباعة المتجولين .

وبذلك تكون الكمية المعروضة سواء كانت من الإنتاج المحلي أو المستورد تعادل ١١١٢٥ طناً سنويا فضلاً عن اللحوم المثلجة.

وكما هو معروف أن الكمية المعروضة = الإنتاج المحلي + الواردات - الصادرات، وحسب الأرقام المتوافرة نجد أن الكمية المعروضة تغطي تقريبا الكمية المطلوبة، وهذه التغطية تتم في معظمها من خلال الواردات التي تشكل نسبة ٨٠% من الكمية المعروضة، وهذا يدل على أننا نعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد المنتجات الحيوانية، والإنتاج المحلي في انحسار مستمر بفعل المعوقات السابقة الذكر في المبحث الأول.

ولتحقيق زيادة الإنتاج المحلي والتخفيف من حدة الاستيراد نوصي بالآتي:

١. العمل على إيجاد أساليب متطورة تزيد الإنتاج الحيواني كتطوير صناعة الأعلاف مما يساعد على تخفيض أسعارها، ولاسيما أن مناطق الرعي آخذة في الانحسار شيئا فشيئا بسبب النهضة العمرانية الجديدة.
٢. الحث والتشجيع على إقامة مزارع للتربية وتزويدها بالمعدات الحديثة وتقديم الدعم المادي، وعمل الأبحاث العلمية التي تهدف إلى تطوير هذا القطاع.
٣. تشجيع ودعم وجود مصانع للألبان لاستيعاب كميات الحليب التي يتم الحصول عليها من الأبقار والأغنام للمحافظة عليها من الذبح الذي يتم بحجة انخفاض أسعار الحليب وارتفاع أسعار الأعلاف.
٤. العمل على توفير الخدمات البيطرية وبالنوعية المناسبة.
٥. تشجيع تربية الأنواع المهجنة، كالعجل الهولندي، والعجل الفرنسي (شراري) والبقر الحلوب وإيجاد السبيل لذلك.
٦. العمل على تقوية الروابط بين وزارة الزراعة والجمعيات الزراعية والمزارعين ليكون التعاون على أفضل وجه.

٤. الصناعات المرتبطة بقطاع الإنتاج الحيواني

يمثل قطاع الثروة الحيوانية جزءاً هاما من مكونات القطاع الزراعي، ومن ثم فهو يؤثر تأثيراً مباشراً ومهماً في مستوى النشاط الاقتصادي في هذا القطاع الاقتصادي المهم من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، فضلاً عن أن قطاع الثروة الحيوانية يرتبط ارتباطا مهماً وبصورة غير مباشرة مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني من خلال ارتباط قطاع الثروة الحيوانية بعدد هام من الصناعات الغذائية والتحويلية. ويمكن التمييز في هذا المجال بين فئتين رئيستين من هذه

النشاطات، الفئة الأولى: صناعات تأتي ضمن النشاطات التي تسبق الإنتاج الحيواني، ويكون تأثيرها في مرحلة سابقة لمرحلة الإنتاج الحيواني، وهو ما يعرف في الاقتصاد بروابط الدفع الخلفية، ونخص بالذكر صناعة الأعلاف، والنشاط المتعلق بتقديم الخدمات اللازمة لتربية الحيوانات والطيور مثل البناء والتفريخ، وغير ذلك من الخدمات الأخرى التي تقدم لقطاع الثروة الحيوانية. أما الفئة الأخرى: فهي التي تخص المرحلة التي تلي الإنتاجي الحيواني، وهو ما يعرف في الاقتصاد بروابط الدفع إلى الأمام، ونخص بالذكر صناعة الألبان، صناعة اللحوم المصنعة (المرتديلا) الصناعات الجلدية، ونشاطات ثانوية أخرى مثل الجيلاتي والأيس كريم، والنشاط المتعلق بالاستفادة من المخلفات الحيوانية في إنتاج السماد العضوي الذي يستخدم في الزراعة على نطاق واسع، ويمثل عنصرا هاما من عناصر الإنتاج الزراعي ولاسيما في إنتاج الخضروات والفواكه بأنواعها، وسنستعرض في هذا المجال النشاطات الإقتصادية المرتبطة بقطاع الثروة الحيوانية، والتي تؤثر بدرجة كبيرة على مستوى هذا القطاع.

أولاً - صناعة الأعلاف: ترتبط الصناعة ارتباطا وثيقا بقطاع الثروة الحيوانية، اذ إن وجودها أساساً قائم على تزويد قطاع الثروة الحيوانية بمنتج أولي هام وضروري لقيام هذا النشاط، وتشكل تكلفة الأعلاف نسبة مرتفعة من تكاليف الإنتاج في قطاع الثروة الحيوانية، وتصل هذه النسبة إلى حوالي ٨٠% من تكاليف الإنتاج المتغيرة ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى عدم وجود مساحات للرعي والاعتماد الكلي على الأعلاف في تربية الأبقار والدواجن، وتعد صناعة الأعلاف صناعة حديثة نسبيا في قطاع غزة، إذ كان القطاع يعتمد اعتمادا كليا على الأعلاف المستوردة، فقبل عام ١٩٦٧ كانت الأعلاف تستورد من جمهورية مصر العربية، فضلاً عن الأعلاف المحلية، والحبوب المستوردة مثل الشعير والذرة، وفي سنوات السبعينات والثمانينات حدث توسع كبير في الإنتاج الحيواني، ولاسيما في مجال تربية الدجاج اللاحم والبياض. وفي بداية هذا التوسع كانت الأعلاف تستورد كليا من السوق الإسرائيلية، اذ إن هناك أربعة مصانع إسرائيلية متخصصة في إنتاج الأعلاف بأشكاله، وتعتمد هذه المصانع بشكل كبير على الحبوب المستوردة من الخارج، وقد انعكست تكلفة الإنتاج المرتفعة، وكذلك مستوى المعيشة المرتفع على أسعار الأعلاف، وقد أسهم هذا الارتفاع في إضعاف المقدرة التنافسية للمنتجين الفلسطينيين، اذ إن المنتجين الإسرائيليين يتمتعون بأشكال مختلفة من الدعم والمساعدات الحكومية وغير الحكومية، وهذا بعكس المنتجين الفلسطينيين الذين لا يتلقون أي شكل من أشكال الدعم، بل على العكس فإنهم يعانون من مختلف أشكال التمييز والسياسات الإسرائيلية التعسفية التي تهدف في الأساس إلى إضعاف مقدرتهم التنافسية وعدم تمكينهم من منافسة المنتجين الإسرائيليين.

أمام هذه الصعوبات والسياسات الإسرائيلية التمييزية، ظهرت الحاجة الى إقامة مصانع للاعلاف، مما دفع بعض المستثمرين إلى التفكير في إقامة مصنع من هذا النوع، وخلال الثمانينيات ومطلع التسعينات أقيم العديد من المصانع في قطاع غزة، ومن خلال المسح الإحصائي الشامل لمصانع الأعلاف في قطاع غزة تبين أن هناك مصنعين للأعلاف، أحدها متخصص بأعلاف الدواجن، وتعود هذه المصانع الى ملكية القطاع الخاص، وتعتمد هذه المصانع في إنتاجها على الحبوب المستوردة من الأسواق الخارجية ولاسيما السوق الأمريكية والأوربية والإسرائيلية، وتغطي فقط نسبة ٣٠% من احتياجات السوق المحلية، أما الباقي فيتم تغطيته عن طريق الاستيراد من السوق الإسرائيلية، ويرجع ذلك إلى العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الصناعة ومنها ما يتعلق بالسوق الداخلية مثل عدم توافر المساحات اللازمة لزراعة أنواع معينة من النباتات تستخدم في صناعة الأعلاف والجزء الأكبر من هذه المشاكل يتعلق بالخارج ولاسيما العلاقة مع إسرائيل، وقد ذكر المنتجون عدداً منها، مثل سياسة الإغلاق وما ينتج عنها من انقطاع في المواد الخام اللازمة لهذه المصانع الذي يتسبب بتوقف الإنتاج في فترات الإغلاق، وفي أحيان أخرى تعمل هذه المصانع بأقل من طاقتها الإنتاجية، مفضياً ذلك إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الوحدة، كما أن السياسات الإسرائيلية الجديدة في الاستيراد والتصدير والقيود المفروضة على المعابر أدت إلى ارتفاع تكاليف النقل والتخزين.

وهناك قيود تفرضها السلطات الإسرائيلية على المعابر مما يحد من مقدرة هذه المصانع على تصريف جزء من إنتاجها إلى أسواق في الضفة الغربية وإسرائيل، إذ تمثل هذه الأسواق نسبة كبيرة من الطلب الكلي الممكن.

إن هذه الصناعات كما ذكر سابقا تفي بحوالي ٣٠% من احتياجات السوق المحلي، وفي حالة رفع أو تخفيف هذه القيود المفروضة فإن هذه الصناعة يتوقع أن تنمو لتسد حاجة السوق المحلي بالكامل، فمن المعروف ووفقا لدراسة تكاليف الإنتاج لهذه الصناعة ومقارنتها بالمصانع الإسرائيلية، يمكن القول بأن مصانع الأعلاف الفلسطينية تتمتع بمزايا نسبية في تكاليف الإنتاج، وذلك لأن تكلفة الأيدي العاملة الفلسطينية هي أقل بكثير من تكلفة الأيدي العاملة للمصانع الإسرائيلية، فضلاً عن أن مصدر المواد الخام هو مصدر واحد بالنسبة للمصانع الفلسطينية والإسرائيلية، ومن هنا فإنه وفي حالة تطابق الشروط والظروف نفسها على كلا الصناعتين فمن المتوقع أن تتوسع المصانع الفلسطينية في إنتاجها ليس فقط لتلبي احتياجات السوق المحلية، وإنما تصدر جزءاً منه إلى السوق الإسرائيلية فينتج عن توسع في استخدام العناصر المحلية ولاسيما الأيدي العاملة، فيتوقع أن تزيد الأيدي العاملة المحلية بنسبة ١٥٠% عن مستواها الحالي، وسيدفع ذلك المصانع إلى العمل بكامل طاقتها الإنتاجية وهذا بدوره سينخفض تكلفة إنتاج الوحدة من الناتج النهائي، ومن ثم تزداد قدرة هذه الصناعة التنافسية.

هذه التطورات المرتقبة وغيرها من الآثار الثانوية المتمثلة في أثر روابط الدفع الأمامية وروابط الدفع الخلفية، ومن المتوقع أن تسهم مساهمة ملموسة في زيادة مستوى الناتج القومي المحلي ومن ثم زيادة مستوى الطلب الكلي على

القطاعات الإنتاجية الأخرى، محسناً بذلك مستوى الأداء الاقتصادي الفلسطيني ككل. ومخففاً من حدة مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني حاليا.

ثانياً - صناعة اللحوم المصنعة: وهي إحدى النشاطات الإقتصادية الهامة في قطاع غزة وسنستعرض هنا أهم هذه الصناعات وتشمل المرتديلا بأنواعها واللحوم المعلبة. وهي صناعة حديثة نسبيا، إذ أنشئ أول مصنع في قطاع غزة عام ١٩٨٥، وبلغ عدد المصانع المقامة حتى الآن خمسة تتوزع على مختلف مناطق القطاع، وتعتمد بشكل أساسي على اللحوم البيضاء مثل الدجاج والحبش، أما اللحوم الحمراء المستخدمة في الإنتاج فمعظمها لحوم مستوردة، ويقدر مستوى الإنتاج الشهري لهذه المصانع بحوالي ٢٥ طنا، ويمثل ذلك نسبة ٢٥% من طاقتها الإنتاجية، وبإمكانها مضاعفة كمية الإنتاج بسهولة ويسوق معظم الإنتاج محليا ويذهب جزء منه إلى أسواق الضفة الغربية والأسواق الإسرائيلية، ويأتي جزء كبير من مستلزمات الإنتاج لهذه الصناعة من الخارج أو من السوق الإسرائيلية.

وتستخدم هذه الصناعات عدداً محدوداً من الأيدي العاملة المحلية، اذ يقدر العدد الإجمالي بحوالي مائة عامل. وهناك عدد إضافي من العمال يعملون بصورة جزئية.

وتواجه هذه الصناعة عدداً من التحديات والمعوقات بعضها محلي، مثل نقص منتجات اللحوم المحلية، ولاسيما لحوم الأبقار والضأن، وعدم توافر الخدمات الأساسية والمتمثلة بوجود المناطق الصناعية المجهزة بالخدمات الأساسية التي تحتاجها مثل هذه الصناعة وغيرها من الصناعات الأخرى المرتبطة بها. كما أن هناك تحدٍ آخر ناتج عن وجود طاقة إنتاجية فائضة في هذه الصناعة، فكما ذكر سابقا فإن هذه الصناعة تعمل بحولي ٢٥-٣٠% من طاقتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبي في تكلفة إنتاج الوحدة فيها، وترتبط هذه المشكلة بعوامل أخرى تتعلق بالتحديات الخارجية التي تواجهها هذه الصناعة ومن أهم هذه التحديات:

أ. **المضاربة التي تواجهها هذه الصناعة من المصانع الإسرائيلية:** إذ لها خبرة طويلة في هذا المجال، وتنتج أنواعاً مختلفة من هذه المنتجات، وتتفوق على المصانع المحلية في مجال التعبئة والتغليف وفي خدمات النقل والتخزين والتسويق، وتتميز المصانع الإسرائيلية بكبر الحجم والإمكانيات، مما يسمح لها بإتباع سياسات سعرية غير عادلة تجاه الأسواق الفلسطينية، مثل سياسة الإغراق وسياسة تخفيض الأسعار بصورة كبيرة، وقد سببت هذه السياسات مشاكل ومصاعب عدة للمنتجين الفلسطينيين، ولاسيما في ضوء غياب الدعم الحكومي والحماية لمثل هذه الصناعات. فالمعروف أنه وفقا لاتفاق التعاون الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي فإن المنتجات الإسرائيلية تسوق إلى الأسواق الفلسطينية من دون أية عوائق جمركية أو أية قيود مثل الحصص، في حين تواجه المنتجات الفلسطينية مختلف أنواع القيود في الأسواق الإسرائيلية، كالذريعة

الأمنية ومنها ما يتعلق بمواصفات الإنتاج، مما قد يغلق الأسواق الإسرائيلية تماما في وجه المنتجات الفلسطينية.

ب. **ارتفاع تكاليف المواد الخام المستوردة:** سواء من إسرائيل أو من الخارج عن طريق إسرائيل، فما زالت إسرائيل تسيطر سيطرة تامة على المعابر، مما يمكنها من فرض مختلف القيود على حركة البضائع من قطاع غزة واليه. وفي الآونة الأخيرة فرضت إسرائيل قيودا كثيرة على السلع المستوردة إلى القطاع، وتخضع هذه السلع لإجراءات صارمة في التفتيش، كما أن كثيراً منها يحتجز في منطقة المعابر لمدة طويلة، كل هذه الإجراءات تسببت في ارتفاع تكاليف المواد الأولية المستوردة المستخدمة في الإنتاج، وهذا بدوره يسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والحد من القدرة التنافسية للمصانع الفلسطينية، إذ يشكو المنتجون الفلسطينيون من هذه الصعوبات، واقترح معظمهم إجراءات للحد من هذه المشاكل أو التخفيف منها، ومن أهم هذه المقترحات: فرض قيود معينة على المنتجات الإسرائيلية، وذلك لتخفيف حدة المنافسة غير العادلة من الصناعات الإسرائيلية والعمل على توفير منتجات اللحوم التي تدخل في هذه الصناعة، إما عن طريق تسهيل عملية الاستيراد، أو عن طريق تشجيع إقامة المزارع المحلية المتخصصة في إنتاج الأنواع المطلوبة من اللحوم بحيث يخف الاعتماد على السوق الإسرائيلية، مما يساعد على تخفيض تكلفة الإنتاج. كما أن بعض المنتجين يقترحون إقامة المناطق الصناعية التي تتوفر بها الخدمات الأساسية للصناعات الغذائية المماثلة لهذه الصناعة، فضلاً عن أنهم يطالبون بالتخفيف من إجراءات الترخيص، والمواصفات المتعلقة بالتغليف والتعبئة.

ثالثاً - صناعة الألبان ومشتقاتها

وهي إحدى النشاطات الإقتصادية الرئيسة التي ترتبط بقطاع الثروة الحيوانية، ويقع ضمن هذه الصناعة العديد من النشاطات الإنتاجية مثل صناعة منتجات اللبن الرايب، منتجات الحليب المبستر، منتجات الأجبان، منتجات الجيلاتي (الآيس كريم). وغير ذلك من النشاطات التي تستخدم منتجات الألبان في إنتاجها، ويستهلك قطاع غزة كميات كبيرة نسبيا من هذه المنتجات، بأكثر من ٦٥ ألف لتر يوميا، ولكن كمية الإنتاج من الحليب في قطاع غزة تقدر بحوالي ٢٥٨٠٠ لتر يوميا، أي أن هناك فرقا كبيرا بين الاستهلاك والإنتاج الملحي من الألبان، ويتم سد هذا العجز عن طريق استيراد مشتقات الألبان من السوق الإسرائيلية، كما أن جزءا من هذه المشتقات يأتي من محافظات الضفة الغربية ولاسيما الخليل ونابلس، وتتركز معظم الواردات من منتجات الألبان الإسرائيلية في اللبن الرايب ومنتجات الأجبان، أما منتجات الضفة الغربية فتتركز في اللبنة واللبن وبعض أنواع الأجبان.

أما عن صناعة الألبان المحلية فهي تقع ضمن قائمة الصناعات الصغيرة، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين النشاطات الآتية:

١. **منتجات الحليب الطازج:** يقدر الاستهلاك المحلي من الحليب الطازج بحوالي ١٥ ألف لتر يوميا، ويتم سد جزء منه عن طريق الإنتاج المحلي الذي يغطي

ثلث الكمية المطلوبة، أما الباقي فيتم استيراده من إسرائيل ولاسيما الحليب المبستر، ويأتي معظم الإنتاج المحلي من حليب الأبقار التي تتوزع في مزارع صغيرة تنتشر في مناطق قطاع غزة المختلفة. وهناك عدد قليل من المزارع المتخصصة في إنتاج الحليب تتركز في منطقتي جباليا وخان يونس، فمثلا يبلغ عدد الأبقار الحلوب في منطقة جباليا حوالي ٤٣٠ رأساً وفي منطقة خان يونس ١٢٥ رأسا.

ومن الواضح أن الإنتاج المحلي من الحليب الطازج لا يغطي إلا نسبة معينة من الطلب المحلي، اذ إن معظم الإنتاج المحلي من الحليب الطازج يذهب إلى صناعة الأجبان التي يستخدم جزء كبير منها في صناعة الحلويات المحلية، كما أن نسبة أخرى من هذا الحليب تستخدم في صناعة اللبن الرايب، مما سبق يمكن القول بأن هناك مجالاً للتوسع في إنتاج الحليب الطازج، وذلك لسبب بسيط وهو وجود السوق المحلية وإمكانية تمتع المنتجين المحليين بمزايا نسبية تمكنهم من منافسة المنتجات الإسرائيلية المستوردة ويعتمد التوسع في إنتاج الحليب الطازج على العديد من العوامل المرتبطة بوضع الإقتصاد الفلسطيني ككل، وحالة التبعية الإقتصادية التي كرسها الاحتلال الإسرائيلي طيلة سنوات الاحتلال، واستمرت حتى بعد توقيع إتفاقية السلام.

ويمكن توضيح أهم العوامل التي تؤثر وتتحكم في إنتاج الحليب الطازج كما يأتي:

أ. يقدر عدد الأبقار الحلوب الموجودة في قطاع غزة بحوالي ١٤٥٠ رأسا تتوزع بين السلالات المختلفة، ويتذبذب هذا العدد صعودا وهبوطا تبعا للأوضاع الإقتصادية والسياسية التي تمر بها المنطقة، وتتصف هذه الأوضاع بحالة من عدم الاستقرار، مما يؤثر سلبا على إمكانية قيام مشروعات إستثمارية كبيرة وبرؤوس أموال كبيرة لإقامة مزارع كبيرة ومتخصصة في تربية الأبقار الحلوب.

ب. الرقعة الجغرافية في قطاع غزة محدودة المساحة، مما أدى إلى إرتفاع أسعار الأراضي بشكل كبير، واعتماد مزارع تربية المواشي على الأعلاف المستوردة بصورة كلية، وما يترتب على ذلك من إرتباط نشاط هذه المزارع بصورة غير مباشرة بالإقتصاد الإسرائيلي، ولاسيما فيما يتعلق بالحصول على منتجات الأعلاف، والسلالات الجيدة، والمستلزمات البيطرية اللازمة للعناية بالأبقار.

ج. المؤسسات والنظم المتعلقة بتسويق وتصريف الإنتاج من الحليب الطازج، إذ أنه لا يوجد نظام قائم لجمع الحليب الطازج، وتخزينه وتصريفه، مثل الجمعيات التعاونية للمزارعين، وهذا يحد من إمكانية قيام مزارع كبيرة متخصصة، أو التوسع في المزارع القائمة، بسبب مخاطر التخزين والتسويق.

د. السياسات الحكومية، اذ إن هناك غياباً للسياسات الحكومية المتعلقة بتشجيع المزارعين وحمايتهم كما هو معمول به في الدول الأخرى ولاسيما إسرائيل، والسبب في ذلك هو غياباً وجود سلطة وطنية خلال فترة الاحتلال السابقة،

وخضوع المزارعين الفلسطينيين للقوانين والأحكام العسكرية التي كانت سارية المفعول في قطاع غزة أثناء فترة الاحتلال، ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، لم تول هذه السلطة اهتماماً كافياً للقطاع الزراعي بسبب انشغالها في حل الأزمات التي تصنعها إسرائيل كل يوم والمتعلقة بمشاكل الإغلاق ومنع العمال مع العمل في إسرائيل والسيطرة على الصادرات والواردات من خلال سيطرتها على المعابر من قطاع غزة وإليه.

هـ. ارتفاع تكاليف الإنتاج، وذلك لأن تربية الأبقار الحلوب كما ذكرنا سابقا يعتمد كليا على الأعلاف المستوردة عن طريق إسرائيل، مما يرفع تكلفة هذه الأعلاف نتيجة لاحتكار إسرائيل لهذه التجارة، وكذلك لارتفاع تكاليف النقل والتحميل والتفريغ، والارتفاع النسبي في معدلات الأجور.

٢. **صناعة منتجات الألبان الرايب:** يستهلك قطاع غزة من منتجات اللبن الرايب حوالي ١٥ ألف لتر يوميا ، ويتم سد هذا الطلب كلياً عن طريق الاستيراد او من إسرائيل من محافظات الضفة الغربية ولاسيما محافظة الخليل.

وقد جرت عدة محاولات لإقامة مصانع اللبن الرايب في قطاع غزة، وأقيم بالفعل مصنعان، استمر أحدهما لمدة ثم لم يتمكن من الصمود في وجه المنافسة من المنتجات الإسرائيلية، واضطر للتوقف عن الإنتاج.

وهناك اسباب عديدة وراء هذا التوقف هذه المصانع وأهمها:

أ. الجودة، حيث أن مستوى الجودة في منتجات المصانع المحلية لايضاهي مستوى الجودة في إسرائيل، نظراً لافتقار هذه المصانع للآلات الحديثة، فضلاً عن أن طرق التغليف والتعبئة لم تكن بالمستوى المطلوب مع انعدام مواصفات إنتاج محددة تتماشى معها ولاسيما في ظل غياب السلطة الوطنية في السابق.

ب. اعتمدت هذه المصانع كليا على استيراد مستلزمات إنتاجها المتعلقة بالتعبئة والحفظ والتغليف من الخارج، وفي بعض الأحيان على المنتجين الإسرائيليين مما رفع تكلفة الإنتاج فيها.

ج. صغر حجم هذه المصانع وعدم مقدرتها الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج مما رفع تكلفة إنتاج الوحدة بالمقارنة بالمصانع الإسرائيلية المنافسة.

د. عدم تماشي هذه المصانع مع متطلبات السوق المحلي من ناحية الأسعار وسعة العبوة، وقد استطاعت مصانع في الخليل الصمود في وجه المنافسة الإسرائيلية عن طريق ملاءمة منتجاتها لمتطلبات السوق المحلية.

هـ. المنافسة من قبل المصانع الإسرائيلية المدعومة من حكومتها، وبالمقابل لاتوجد أي حماية للمصانع المحلية الصغيرة. والغير قادرة على الصمود في وجه المصانع الإسرائيلية الكبيرة التي اتبعت سياسات متعمدة تهدف إلى القضاء على المصانع الفلسطينية .

و. تذبذب الإنتاج المحلي من الحليب، مما أدى إلى استيراد الحليب من اسرائيل ومن ثم أصبحت عرضة للآثار السلبية للسياسات الإسرائيلية.

٣. **صناعة الأجبان:** وتذهب نسبة كبيرة من إنتاج الحليب الطازج المحلي إلى صناعة الأجبان، وتنتشر في شكل مصانع صغيرة في مختلف أنحاء قطاع غزة، تتخصص في إنتاج نوع واحد من الجبن وهي الجبنة البيضاء المحلية والتي تنتج كذلك بشكل كبير في البيوت وتسوق محليا. ويبقى هذا النشاط محدودا في إمكانيات توسعه وذلك لارتباطه بطبيعة المنتج الطازج والذي يجب استهلاكه خلال فترة قصيرة نسبيا أي أن هذا النشاط يتذبذب حول نفس المستوى تقريبا وذلك لارتباطه بطبيعة العادات الاستهلاكية السائدة في المجتمع الفلسطيني، كما أن هناك محدودية لإمكانيات التوسع فيه لارتباطه بعوامل هيكلية، ثابتة في المدى القصير، مثل عدد السكان، وآفاق التوسع في الأسواق المحيطة.

٤. **صناعة الجيلاتي (الآيس كريم):** وهي إحدى النشاطات التي تطورت بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية والتي تستهلك كمية كبيرة من منتجات الألبان ولاسيما الحليب الطازج والمجفف، وتعتمد على الحليب المجفف بنسبة أكبر، بسبب انخفاض التكلفة النسبية لهذا المنتج مقارنة بالحليب الطازج، ولكن في حالة حدوث توسع في إنتاج الحليب الطازج وتحقيق انخفاض في تكلفة إنتاج هذا الحليب، وكذلك في حالة الاستقرار في الإمدادات من هذه السلعة، فان هناك إمكانية لتوسع هذه المصانع في استخدام الحليب الطازج المنتج محليا.

ووفقا للمسح الشامل فإنه يوجد أربعة مصانع للجيلاتي في قطاع غزة، يتذبذب إنتاجها موسميا اذ يزداد حجم الإنتاج في فصل الصيف مقارنة بفصل الشتاء، مثلا وقبل سنوات قليلة لم يكن هناك أي مصنع من هذه المصانع وكانت السوق المحلية، تغطى عن طريق المنتجات الإسرائيلية، ولكن الوضع القائم الآن هو عكس ذلك حيث أن المصانع المحلية تغطى معظم الاستهلاك المحلي، كما أن جزء من إنتاج هذه المصانع يصدر إلى داخل الخط الأخضر، وكذلك إلى أسواق الضفة الغربية ويتوقف مستوى هذه الصادرات على أوضاع الإغلاق والسياسات الإسرائيلية المتعلقة بذلك.

وتتمتع المصانع الفلسطينية في غزة ببعض المزايا النسبية مما خفض من تكاليف إنتاجها وجعلها قادرة على منافسة المصانع الإسرائيلية، وأهم هذه المزايا تتمثل في انخفاض معدلات الأجور المحلية مقارنة بالأجور في إسرائيل، وكذلك انخفاض معدلات الإيجارات وتكاليف النقل مقارنة بالمصانع الإسرائيلية، وغير أن هذه المصانع تواجه بعض المصاعب قد تحد من إمكانية توسعها في المستقبل المنظور. وأهم هذه الصعاب يمكن حصرها فيما يلي:

أ. صغر حجم السوق المحلي، مما أدى إلى انخفاض هامش الربح لهذه المصانع وحد من إمكانية التوسع الأفقي والرأسي عن طريق الاستثمارات الذاتية.

ب. المعوقات التي تضعها إسرائيل أمام التصدير إلى السوق الإسرائيلية والتي تتركز في مواصفات الإنتاج التي قد يكون من الصعب الالتزام فيها من قبل المصانع الفلسطينية بالإضافة إلى ذلك فان هناك قيود تتعلق بالذرائع الأمنية.

ج. طبيعة هذا المنتج تحد من إمكانية التوسع في تصديره إلى الخارج، حيث هناك تكاليف مرتفعة مرتبطة بالنقل والحفظ والتخزين والتغليف.
د. غياب المساعدة أو الدعم الحكومي، والمتمثلة في صورة قروض ميسرة، أو إعفاءات ضريبية، تمكنها من الوقوف أمام المصانع الإسرائيلية الكبيرة الحجم والمدعومة حكومياً.

بالرغم من هذه الصعوبات، فإن هذه الصناعة استطاعت النمو والتوسع في ظل ظروف إقتصادية صعبة، وهناك إمكانية لتوسعها وانتعاشها، إذا ما حدث هناك تحسن في الوضع الإقتصادي العام، والذي يرتبط بدوره بالوضع السياسي ككل.

٥ -١ الاستنتاجات

يواجه قطاع الثروة الحيوانية العديد من الصعوبات التي تؤدي إلى تقلبات تؤثر فيه وتنعكس آثارها على باقي قطاعات الإقتصاد الوطني، ويمكن تحديد عدد من المشاكل أو الصعوبات بما يأتي:

١. صغر المساحة الإجمالية لقطاع غزة أدى إلى انعدام مناطق الرعي، وكان سبباً في ارتفاع أسعار الأراضي.
٢. الاعتماد بشكل كبير جدا على الأعلاف المستوردة أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الذي عجز عن المنافسة الخارجية.
٣. الصعوبات الناتجة عن الإجراءات والسياسات الإسرائيلية مثل سياسة الإغلاق وفرض أنواع القيود على الصادرات والواردات الفلسطينية سواء من منتجات الثروة الحيوانية أو غيرها.
٤. عدم وجود خطة واضحة أو سياسة زراعية لتوجيه قطاع الثروة الحيوانية وتنميته، تلبي حاجة الإقتصاد الوطني ككل.
٥. عدم توافر الموارد المالية الكافية التي تعد ضرورة لتحقيق المساهمة الفعالة في تنمية قطاع الثروة الحيوانية، ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود نظام مصرفي متطور، إذ إن النظام المصرفي حديث العهد نسبياً، كما أنه لا يشتمل على البنوك المتخصصة في مجالات النشاط الزراعي.
٦. صغر حجم الإقتصاد المحلي، وهذا يعني عدم وجود الكثير من الصناعات المرتبطة بقطاع الثروة الحيوانية، كصناعة الأعلاف ومنتجات الألبان والصناعات الجلدية بأنواعها.

التوصيات

١. في مجال التخطيط بعيد الأمد لقطاع الإنتاج الحيواني

يعد التخطيط أحد أولويات تطوير هذا النشاط، يتطلب ذلك تحديد أبعاد زمنية حول ما يمكن تحقيقه من أهداف خلال الفترة التي يغطيها البرنامج التخطيطي، ويمكن أن يناط هذا الأمر بالجهة المختصة ذات الصلاحيات الكامنة حول صياغة

البرنامج التخطيطي، مع الأخذ في الاعتبار آراء الجهات المختلفة المرتبطة بهذا النشاط.

٢. في مجال إعداد موازين القوة البشرية العاملة في قطاع الإنتاج الحيواني

ويبدأ ذلك بحصر الاحتياجات البشرية الخاصة بهذا القطاع والأعمال المرتبطة به، ليتسنى الوقوف على أوضاعهم الراهنة من جهة، واحتياجات قطاع الإنتاج الحيواني من جهة أخرى، طيلة الفترة الزمنية التي يغطيها البرنامج التخطيطي. وعلى ضوء ذلك يمكن إعداد الموازين البشرية المختلفة التي تظهر الفائض والعجز في كل حالة، والتأهيل المطلوب للعاملين في مجالي التعليم والتدريب، ولاسيما أن الدراسة قد أوضحت أن أكثر من ٤٢% من العاملين في قطاع الإنتاج الحيواني يجهلون مجرد القراءة والكتابة، الأمر الذي يتطلب وجود برامج تعليم وتثقيف ملائمة للعاملين في هذا النشاط، وفرص العمل التي يمكن تطويرها، ثم هناك الاعتبارات المتعلقة بكيفية جذب عاملين جدد إلى هذه المهنة مع كفالة دخول مناسبة.

٣. في مجال البحث العلمي والدراسات الميدانية

يعد تطوير البحث العلمي في قطاع الإنتاج الحيواني ضرورة بالغة من حيث:

أ. دراسة خصائص مزارع التربية والعمل على تحسين مواصفاتها من أجل زيادة الإنتاج الحيواني.

ب. دراسة وافية عن الأنواع المختلفة للضأن والماعز والأبقار ومعرفة الأنواع المهجنة التي يمكن تربيتها في هذه البلاد ومحاولة خلق الظروف والبيئة المناسبة لذلك، من أجل تحسين نوعية الإنتاج.

ج. قد يكون من الملائم إنشاء مركز أو معهد علمي للأبحاث الخاصة بهذا المجال، بما في ذلك تدريب العاملين.

٤. في مجال الآفاق المستقبلية الكامنة لقطاع الثروة الحيوانية

هناك مجالات من شأنها تطوير قطاع الثروة الحيوانية وتحسينه مستقبلا ومن أهمها:

أ. التوسع في إقامة المزارع النموذجية المكثفة التي تعتمد بشكل أساسي على الأعلاف المصنعة أو المستوردة ولا تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأراضي.

ب. التوسع في مجال التعليم الزراعي وإقامة المعاهد والمدارس المتخصصة لإحداث تكامل بين النشاط الزراعي والنشاط التعليمي، وكذلك التوسع في الأبحاث الزراعية، وذلك بهدف تطوير وتحسين السلالات الملائمة للظروف البيئية التي نعيشها.

ج. إنشاء مؤسسات مصرفية ومالية متخصصة في تنمية قطاع الثروة الحيوانية بشكل خاص والقطاع الزراعي بشكل عام، كبنوك التنمية الزراعية.

د. دراسة إمكانيات التعاون الإقليمي في مجال الإنتاج الحيواني سواء كان ذلك في مجال الأبحاث وتبادل الخبرات أو في مجال المشاريع المشتركة وخاصة مع الدول العربية المجاورة.

هـ. العمل على تخفيف القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على المنتجات الفلسطينية وكذلك على الواردات الفلسطينية المستخدمة في قطاع الثروة الحيوانية.

و. دعم وتشجيع إقامة مصانع للأعلاف والعمل على توفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج بأسعار مخفضة.

ز. الجمعيات التعاونية المختلفة والتي تخدم المزارعين، تقدم لهم مستلزمات الإنتاج بأسعار مخفضة، وكذلك تساعدهم في تسويق منتجاتهم.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. عبدالرحمن عرفة، الثروة الحيوانية في الضفة الغربية، الملتقى الفكري العربي، القدس، ١٩٨١.

٢. محمود الجعفري، إقتصاديات الثروة الحيوانية في الضفة الغربية، جامعة النجاح – نابلس، ١٩٩١ .

٣. منير عوض، الجدوى الإ قتصادية الزراعية في الضفة وغزة، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح، نابلس، ١٩٨٥.

٤. وزارة الزراعة الفلسطينية، إحصاءات متنوعة.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Statistical Abstract of Israel, Various Issues, Central Bureau of Statistics, Jerusalem.